وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة 8 ماي 1945 -قالمة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة الثالثة ليسانس

التخصص: تجارة دولية وامداد

عنوان البحث:

بورصة البضائع والسلع الدولية

من إعداد الطالبتان:
- مرابطي خولة
- عياد ندى

تحت إشراف:
- د. حاجي أسماء

السنة الجامعية: 2024-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

تعد بـورصات السلع (البورصة التجارية، سوق السلع الدولية) أقدم عهدا من بورصة الأوراق المالية، وتعرف على أنها السوق المنظمة التي تجمع بين البائعين والمشترين للسلع الدولية (السلع الأساسية)، في مكان واحد تتمركز فيه المبادلات التجارية الخاصة بمنتوجات طبيعية ذات الاستعمال الكبير بهدف تنفيذ عمليات بيع وشراء السلع، وبالتالي يساعد وجود مثل هذه البورصات على تقليل تكاليف البحث واختصار الوقت، من خلال هياكلها التنظيمية التي تزيد من قدرة المنتجين على الوصول بسلعهم لجميع أنحاء العالم.

الكلمات المفتاحية: بورصة البضائع، السلع الأساسية، العولمة التجارية، البيوع الدولية، البيع على المكشوف.

Commodity exchanges (commercial exchange, international commodity market) are older than a stock exchange, and defined as an organized market that brings together sellers and buyers of global commodities (commodities), in one place where the trade of natural products of great value takes place. Their use is concentrated, with the aim of carrying out... the purchase and sale of commodities, and therefore the presence of such exchanges helps reduce search costs and shorten time, through their organizational structures that increase the ability of producers to have their goods reach all parts of the world.

Keywords: commodity exchange, basic commodities, trade globalization, international sales, short selling.

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الأول: الإطار النظري لبورصة البضائع (الحاضرة)

المطلب الأول: نشأة بورصة البضائع

المطلب الثاني: مفهوم بورصة البضائع الحاضرة

المطلب الثالث: الأعضاء المتدخلون في بورصة البضائع وآلية العمل فيها

المبحث الثاني: عموميات حول السلع الدولية (الأساسية)

المطلب الأول: ماهية السلع الدولية

المطلب الثاني: آثار التعامل بالسلع الدولية

خاتمة

مقدمة:

للبورصات أنواع مختلفة مثل بورصة الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، وبورصة البضائع (الذهب – النفط – القمح ...الخ)، بورصة العملات (الصرف)، فهي بورصة البضائع المكان الذي يجتمع فيه عدد كبير من الأشخاص (المستثمرين والمضاربين والسماسرة)، اذ يجري فيها التعامل على محاصيل معينة، ويتم من خلالها تنفيذ عقود لتداول السلع الأساسية، لإتمام عمليات البيع والشراء وفقا لأحكام القانون.

فما الدور الذي تلعبه بورصة البضائع في التجارة الدولية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث في الدور الذي تلعبه بورصة السلع الدولية لارتباطها بمجموعة من العوامل، منها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وبصفتها هيكلا تنظيميا.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على الإطار المكاني والزماني لبورصة البضائع الحاضرة وتعريفها.
- التعرف على آلية تنفيذ العمليات في بورصة البضائع.
- التعرف على ماهية السلع الدولية، وآثار التعامل بها.
- الوقوف على حقيقة التعامل بالسلع الدولية.

منهج البحث:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة ومعالجة الاشكالية المطروحة سنعتمد المنهج التاريخي، لتبيان مدى أقدمية بورصة البضائع الحاضرة، والمنهج الوصفي لتقييم أداء وفعالية هذا النوع من البورصات على التجارة الدولية.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين حيث:

ارتأينا أن نتطرق في المبحث الأول إلى الإطار المكاني والزماني لبورصة البضائع وتعريفها، مع إظهار الفرق بين بورصات البضائع والأسواق التقليدية، وكذا التطرق لأهداف بورصة البضائع مع إبراز آلية العمل فيها.

وفي المبحث الثاني قمنا بالتعرف على السلع الدولية وأنواعها وأهم العوامل المحركة لأسعارها مرورا إلى الغاية من التعامل بمثل هذه السلع.

المبحث الأول: الإطار النظري لبورصة البضائع (الحاضرة)

يعود أصل كلمة "بورصة" إلى اسم عائلة (Van Dar Borsen) في بلجيكا التي كانت تعمل في مجال البنوك فى مدينة (Bruges)، حيث كان مقر البنك الرئيس المملوك لها مكانا يلتقي فيه التجار المحليون في القرن الخامس عشر، ليتم من خلالها التعامل في السلع الأساسية والمحاصيل الزراعية بيعا وشراءا، ليصبح رمزا لسوق رؤوس الأموال وبورصة للسلع، حيث كان يتم نشر ما يشبه قائمة بأسعار السلع.

المطلب الأول: نشأة بورصة البضائع

الإطار الزماني والمكاني لبورصة البضائع[1]:

يعود ظهور بورصة البضائع إلى القرن 13م حيث ظهرت الشركة الهندية الشرقية البريطانية، وشركة الهند الشرقية الهولندية، والتي شكلتا شركات بصلاحيات وقوة دولة، والتي أدى حجم وتوسع مدى معاملاتها إلى ظهور نمط جديد من حيث التمويل للشركات، وهو الأسهم والسندات من جهة، وتسعير وتسليم البضائع في غير مكانها من جهة أخرى، وبالتالي ظهر نوع جديد من التداول على السلع عامة وفيما بعد بات يعرف بالسلع الدولّية خاصة، تم تسعيرها في مكان محدد ويتم التسليم في مكان آخر، وبعملة غير عملة البلد المسلم له، وإن كان الذهب والفضة هما العملتان المتداولتان حينها، إلا أنها لم تظهر البورصة للوجود وإنما طبيعة عملها.

شكلت مدينة بروج البلجيكية وبالضبط في فندق عائلة "فاندر بورص"، نقطة التحول في ظهور بورصة البضائع في القرن 15م، التي كانت تملك فندقا كان يجتمع فيه التجار القادمون من فلورينسيا إلى بروج البلجيكية، والذي كان يجمع التجار من كافة المناطق حيث تطورت التعاملات فيه، ونظرا لعدم اصطحاب التجار بائعهم معهم، كانت تتم الارتباطات في شكل عقود وتعهدات، ومن ثم استبدلت البضائع الحاضرة بالتزامات مستقبلية قائمة على الثقة المتبادلة بين الأطراف المتعاملة، لتظهر أول بورصة للوجود وهي بورصة مدينة Amers في بلجيكا عام 1460.

وفي القرن 19م كانت عمليات التبادل والاتفاقيات التجارية وعمليات البنوك والبورصات تختلط فيما بينها من الناحية العملية في نشاط واحد، هذا وقد عرف العالم نوعين من البورصات، بورصة الأوراق المالية، وتتعلق بالتعامل على الأسهم والسندات، بورصة التجار، ويقتصر التعامل فيها على المنتجات الزراعية والصناعية.

نجد من أمثلة هذه الأسواق المتطورة في البلدان المتقدمة بورصة طوكيو للحبوب وبورصة لندن للمعادن ومجلس شيكاغو للتجارة وغيرها من المراكز المائية المتقدمة لأسواق السلع في البلدان المتقدمة بجانب بورصة السلع والذهب بدبي وسوق السلع ب 'اديس ابابا'، ويعتبر مجلس التجارة في شيكاغو من أقدم البورصات السلعية حيث انشئ في العام 1848 لعدد 82 تاجراً كانوا يتعاملون في الحبوب آنذاك.

---

[1]- ازهري الطيب الفكي، **أسواق المال**، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2017، ص ص22-23.

المطلب الأول: مفهوم بورصة البضائع الحاضرة

من خلال تتبع نشأة بورصة البضائع يتضح أنها تقوم بنوعين من المعاملات: بيوع حاضرة وتسمى البورصة في هذه الحالة بالبورصة الحاضرة للبضائع، وأخرى بيوع آجلة وتسمى البورصة في هذه الحالة بأسواق العقود المستقبلية.

أولا: تعريف بورصة البضائع

مما سبق يمكننا تعريف بورصة البضائع على أنها:

- ✓ عبارة عن جمعية من التجار تعتنى بتنظيم السوق بين البائعين والمشترين للسلع الدولية التي لا توجد في مقر السوق ولكن التعامل يتم عن طريق المستندات، والغرض الأساسي من المتاجرة في بورصة السلع الدولية، هو الوقاية من الخسارة المالية وذلك عن طريق البيع والشراء بشكل آجل، فهي منظمة أو مؤسسة مكونه من أشخاص (أعضاء البورصة) للتعامل في السلع الدولية تقوم بتوفير مجال للمتاجرة وتحت قواعد معينة[2].
- ✓ البورصة التي يتم فيها البضاعة حاضرة ولم يسبق التعاقد عليها[3].
- ✓ سوق منظمة تتمركز فيها المبادلات التجارية الخاصة بسلع طبيعية ذات استهلاك كبير نسبيا، وتشرف على إدارتها هيئة لها نظامها الخاص وتخضع لقوانين ولوائح يلتزم بها المتعاملون داخلها كافة[4].

توجد في أنحاء العالم 48 بورصة للسلع يتاجر في حوالي 96 سلعة من أشهرها بورصة نيويورك، بورصة شيكاغو، بورصة لندن، بورصة طوكيو، وبورصة شنغهاي.
وتتخصص كل بورصة في أنواع معينة من السلع، فهناك بورصات تتخصص في المعادن اللاحديدية، وأخرى في الحبوب وبورصات تتخصص في البترول، كما توجد بعض البورصات تتعامل في أكثر من سلعة، والجدول الموالي يوضح ذلك على النحو التالي:

---

[2]- محمد عبد الحليم عمر، **السلع الدولية وضوابط التعامل فيها**، بحث مقدم للمؤتمر السادس عشر لمجمع الفقه الاسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي، دبي، 2005، ص07.

[3]- محمد أحمد سلام، **الشفافية في الإفصاح في سوق الأوراق المالية (دراسة مقارنة)**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2013، ص64.

[4]- سعد بن علي بن تركي الجلعود، **سوق السلع الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، 2012، ص32.

جدول رقم (1): جدول يوضح أهم بورصات البضائع العالمية وطبيعة السلع المتداولة فيها

أبرز الأسواق		
الطاقة	بورصة انتركونتنتال ICE بالولايات المتحدة الأمريكية	برنت - زيت الغاز
	بورصة نيويورك للتجارةNYMEX	الخفيف الخام - الغاز الطبيعي - زيت التدفئة
المعادن (غير الحديدية والثمينة)	بورصة لندن للمعادنLME	النحاس - الرصاص - الزنك - الألمنيوم - القصدير
	بورصة نيويورك للسلعCOMEX	الذهب - الفضة - البلاتين
الزراعة	مجلس شيكاغو للتجارةCBOT	القمح - الذرة - الصوجا المركبة
	مجلس كنساس سيتي للتجارةKBT	القمح - الذرة - الصوجا المركبة
	أورونكست باريسENP	القمح - الذرة - الصوجا المركبة
المواد الخفيفة	مجلس نيويورك للتجارةNYBOT	السكر - القهوة - القطن - عصير البرتقال
	أورونكستLIFFE	القهوة - السكر الأبيض - الكاكاو

المصدر: أسواق المواد الأولية، منشور تعليمي صادر عن مجلس القيم المنقولة لبورصة الدار البيضاء، المغرب، 2013، ص07.

ثانيا: الفرق بين بورصة البضائع والأسواق التقليدية

على الرغم من أن بورصات البضائع تعتبر وليدة الأسواق التقليدية، إلا أن ثمة فروق جوهرية بينهما يمكن تحديد أهمها فيما يلي[5]:

1. **وجود السلع:** تعقد الصفقات في الأسواق التقليدية على سلع موجودة فعلا ومنظورة، نجد أن التعامل في بورصات البضائع يحصل بمقتضى عينة نموذجية، أو صنفا محددا معروفا بمواصفاته الخاصة.
2. **أنواع السلع:** تعقد الصفقات في الأسواق التقليدية على كل أنواع السلع، نجد أن الصفقات لا تعقد في بورصات السلع إلا على أنواع معينة منها فقط.
3. **نظام العمل:** تكون أساليب العمل في الأسواق العادية عديدة ومتنوعة وغير محددة، فإنها في بورصات البضائع تخضع لنظام وقواعد وأساليب محددة يجب على جميع المتعاملين فيها الالتزام بها، لذلك سميت بالسوق المنظمة.
4. **التأثير النسبي على الأسعار:** لا تؤثر معاملات الأسواق التقليدية على الأسعار بصورة كبيرة لقلة الصفقات التي تعقد بها ولأنها تشكل في مجموعها عمليات متفرقة، في حين نجد أن معاملات بورصات السلع تؤثر بدرجة كبيرة على الأسعار لأن الصفقات التي تعقد فيها تكون كبيرة ومركزة ومتكررة.
5. **العلاقة بين البائع والمشتري:** ففي الغالب تكون هذه العلاقة مباشرة في الأسواق العادية، إلا أنها تكون غير مباشرة في بورصات البضائع، حيث تتم الصفقات عن طريق الوسطاء والسماسرة.

ثالثا: أهداف بورصة البضائع

تهدف بورصة البضائع إجمالا إلى ايجاد بيئة مناسبة لكل المتعاملين بالسلع وبالتالي فهي تهدف إلى:

- تسهيل التقاء أطراف العملية التجارية مما يساعد على فتح قنوات تصدير إضافية
- توفير السلع اللازمة والمتميزة وذلك طبقا لاحتياجات السوق؛
- توفير قدر كبير من البيانات التي تبين احتياجات الأسواق من السلع سواءا محليا أو عالميا؛
- تعمل بورصة البضائع على تمكين المتعاملين فيها من القيام بإجراء التعاقدات المستقبلية إضافة إلى الآنية (الفورية)، وذلك على المستوى المحلي أو العالمي؛
- جعل أسعار السلع أكثر استقرارا.

---

[5]- محمد عبد المنعم أبو زيد، **السلع الدولية وضوابط التعامل بها**، منظمة المؤتمر الاسلامي، دبي، 2005، ص 06.

المطلب الثاني: الأعضاء المتدخلون في بورصة البضائع وآلية العمل فيها

أولا: الأعضاء المتدخلون في بورصة البضائع

ونذكرهم فيما يلي[6]:

- ✓ **الأعضاء الأساسيون :**وتمنح العضوية لمن يريد التعامل من المنتجين والموزعين والشركات التجارية وشركات التصدير والاستيراد والسماسرة وذلك وفق ما يلي:
  - يدفع العضو رسوما عالية لإدارة البورصة للتمتع بحق العضوية.
  - يشترط أن يكون لديه رأس مال عامل لا يقل عن حد أدنى حسب قانون كل بورصة.
  - يفتح حساب جارى لدى إدارة البورصة بمبلغ معين (يكون جد مرتفع) للتعامل عليه.

وفى مقابل كل ذلك يتمتع العضو بتخصيص مكان له في البورصة (محطة متاجرة) وممثل مقيم لإدارة المعاملات، وله حق البيع والشراء مباشرة دون وسيط، وله حق الترشح لمجلس إدارة البورصة كما له حق التصويت في الاجتماعات العامة.

- ✓ **الأعضاء المساعدون:** وهم من ليس لهم حق التعامل المباشر وإنما يتعاملون من خلال الوسطاء (السماسرة) وليس لهم حق الترشيح لمجلس إدارة البورصة كما ليس لهم حق التصويت، ولكنهم يتمتعون بميزة تخض الهوامش ونسبة العمولة مثل الأعضاء الأساسيين.
- ✓ **السماسرة:** وهم الوسطاء الذين تتم بواسطتهم عمليات البيع والشراء بين المتعاملين مقابل عمولة بصفتهم وكلاء عنهم.
- ✓ **بيت التسوية**: وهو جهاز في البورصة يتألف من أعضاء السوق، يتولى مسئولية ضمان تنفيذ الصفقات، حيث يتم إنشاء صندوق ضمان يتم تمويله بجزء من الرسوم التي يحصل عليها من أطراف التعاقد، ويتابع حركة التعاقد خطوة بخطوة ويدفع أي التزامات يتخلف أي متعامل عن أدائها.
- ✓ **المتعاملون العاديون:** وهم أي شخص أو مؤسسة أو بنك يريد التعامل في السلع الدولية ويجب أن يتم تعامله من خلال سمسار أو عضو رئيسي.

ثانيا: آلية تنفيذ العمليات في بورصة البضائع[7]

تعمل معظم الأسواق المنظمة وفق مجموعة من القواعد واللوائح والمسلمات البديهية لإنجاح عمل أي سوق، وسوق السلع كغيرها من الأسواق نجدها تستوجب ذلك أيضا، فهي في حقيقة الآمر عبارة عن مكان مركزي لالتقاء تجار السلع وفق أسلوب منظم وقواعد شفافة ومحددة بوضوح، والتي تعمل من خلال آلية عمل تسمح بأقصى قدر من التنافس الفعال، إضافة إلى إمكانية وجود هؤلاء التجار في أي وقت، إذ أن مفتاح نجاح السوق هو جمع أكبر عدد ممكن من المشترين والبائعين في آلية سوقية واحدة بطريقة فعالة منخفضة التكاليف، ولكي يتم هذا يجب أن يعمل السوق وفقا لقواعد أساسية
معينة ومع أنواع معينة من الممثلين، إن هذه الخصائص أو أشكال العمل هي ما يميز بورصة السلع عن سوق الجملة المركزي النموذجي أو سوق التعامل الآجل ونظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها سوق السلع، فإننا نجدها تعمل ضمن آلية عملها التي تقتضي:

---

[6]- محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص ص07-08.
[7]- محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص ص11-12.

1- وجود قواعد تختص بما يتم الاتجار به من سلع في البورصة، والتي تنظم:
- تحديد أسعار السلع؛
- العلاقات التعاقدية الملزمة بين ممثلي السوق (المزارعين، التجار، المصنعين، والمستهلكين)؛
- تحديد مستوى جودة السلعة؛

2- وجود مكان للتبادل تتم فيه المتاجرة بالسلع، هذا ويتم تنظيم وتقسيم مكان التبادل حسب أنواع السلع .

3- يتم تحديد أسعار السلع وفقا لظروف العروض والطلبات، ولا دخل للسوق في تحديد أو تثبيت أسعار السلع التي يتم المتاجرة بها.

4- تطبق السوق نظاما معينا للمزايدة لتنفيذ عملياتها، والتي تتم من خلال عرض جميع عروض البيع وطلبات الشراء لكافة المتعاملين بطريقة شفافة ومنخفضة التكاليف.

5- لضمان الالتزام بقواعد عمل السوق فإن السوق تعمل بنظام المتاجرة الذي يعتمد على العضوية- .

6- تعتمد عضوية السوق على قدرة العضو على الالتزام بقواعد السوق وتحقيق معايير معينة تحددها السوق، هذا وتعتبر عضوية السوق غير مجانية، إذ تتضمن رسوم سنوية إضافة إلى سعر أولي يدفع من قبل العضو نظير المكان الذي يشغله في ساحة السوق.

7- يتم تنفيذ جميع المعاملات في السوق من خلال الوسطاء الحاصلين على الترخيص الذي يخولهم القيام بمهنة الوساطة في سوق السلع.

8- تفرض لوائح وتوجيهات السوق عادة أن يستخدم أعضاؤها نماذج العقود التي أعدتها، والتي تضمن:
- إعداد عقود موحدة من الصعب التوصل إليها من خلال المفاوضات الخاصة؛
- تحقيق أقص ى استفادة للطرفين؛
- تحقق التفاهم التام بين طرفي العقد.

هذا ويطالب الأعضاء بالتقيد والالتزام الصارم بالشروط والأحكام المنصوص عليها في العقود والاحتفاظ بسجلات مناسبة لعملياتهم وصفقاتهم والخضوع أيضا للقواعد التأديبية للسوق.

9- تشمل الشروط والنصوص التي تتضمنها معظم العقود التي تصدرها أي سوق عادة ما يلي:
- وصف السلعة وصفا شاملا ذلك بشهادة المنشأ ورقم الشهادة إذا كان ذلك مناسبا؛
- الكمية بالقنطار أو الطن أو الطن المتري أو معايير القياس الأخرى المقبولة؛
- الجودة أو النوعية وفقا للمقاييس المعتمدة بموجب القوانين واللوائح أو من قبل الوكالة الحكومية المختصة أو وفقا للمعايير المطبقة في سوق السلع؛
- السعر متضمنا ضريبة القيمة المضافة وكافة الضرائب القانونية الأخرى؛
- موعد وشروط التسليم؛
- تكاليف التخزين والمناولة والتأمين؛
- اسم الوسيط؛
- عواقب عدم الوفاء بالالتزامات.

المبحث الثاني: عموميات حول السلع الدولية (السلع الأساسية)

تعتبر السلع الدولية أو ما يعرف بالسلع الأساسية، المادة الأولية للتعامل في بورصة البضائع، وهي عبارة عن سلع لها مواصفات وشروط معينة تتداول وفق أساليب ونظم محددة، لذلك لا يمكن الفصل بين طبيعة هذه السلع وطبيعة الأسواق التي يتم تداولها بها والأساليب والنظم التي تحكم هذا التداول.

المطلب الأول: ماهية السلع الدولية

أولا: تعريف السلع الدولية[8]

لغة:

هي ترجمة للكلمة الانجليزية ***commodity*** بمعنى بضائع او سلع وهي كلمة لها استخدامات اقتصادية اخرى غير ان الاستخدام العام للكلمة يعني به السلع وبإضافة دولية كلمة ***exchange*** التي تعني في اللغة الانجليزية **التبادل** يوجد مصطلح ***commodity exchange*** التي يترجم بالعربية سوق أو بورصة البضائع أو بورصة السلع الدولية.

اصطلاحا:

السلع الدولية هي السلع التي يتم تداولها في أسواق السلع العالمية المنظمة بإشراف هيئات حكومية، ومن خلال وسطاء متخصصين (السماسرة) يتولون التنسيق بين طلبات البيع وطلبات الشراء باستخدام عقود نمطية تشتمل على الشروط المختلفة للتداول مع النص على زمن التسليم ومكانه.

ثانيا: أنواع السلع في البورصة الحاضرة[9]

السلع الدولية هي سلع لها مواصفات وشروط معينة ويتم تداولها من خلال أسواق (بورصات) متخصصة وفق أساليب ونظم محددة ولذلك لا يمكن الفصل بين طبيعة هذه السلع وطبيعة الأسواق التي يتم تداولها بها والأساليب والنظم التي تحكم هذا التداول.

- **مواصفات وشروط السلع الدولية[10]**

السلع الدولية ليست سلعا محددة بعينها وإنما هي سلع لها شروط ومواصفات خاصة تتيح لها الامكانية لأن تكون محلا للتعامل وفق اساليب ونظم متبعة بأسواق أو بورصات السلع، فليست أي سلعة تصلح لأن تكون سلعة دولية وفق هذا الأساس، ومن اهم الشروط التي يجب توفرها في سلعة ما حتى يمكن أن نصفها بأنها دولية ما يلي:

- ❖ **تجانس وحدات السلعة:** وهذا يقتضي أن تكون السلعة من المثاليات التي لا تتفاوت وحداتها تفاوتا كبيرا يؤثر على التعامل بها حيث يجب أن تكون لها مثيل في السوق ويسمح هذا ان تحل اي كمية منها مكان أخرى من ذات النوع.

---

[8]- محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص02.

[9]- محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص42-48

[10]- منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص232.

- ❖ **القابلية للتنميط (الترتيب):** وذلك بأن تكون السلعة قابلة للتصنيف أو التنميط في درجات من حيث الكمية والجودة والمواصفات حتى يمكن التعامل مع هذه السلع في شكل عقود نمطية (متماثلة).
- ❖ **كبر حجم التعامل:** وذلك بأن يكون حجم العرض والطلب على هذه السلعة كبيرا وهو ما يحقق السيولة لسوق هذه السلع ويعمل على تيسير المعاملات.
- ❖ **غير قابلة للتلف السريع:** وذلك حتى يمكن تخزين السلعة لمدة أطول دون ان تتعرض لتلف.
- ❖ **أن تكون في صورتها الاولية:** حيث يشترط أن يتم التعامل بالسلعة في صورتها الاولية او نصف مصنعة.

وبتطبيق هذه الخصائص أو الشروط نجد أن السلع الدولية تشمل الأنواع التالية:

أ ـ المعادن: مثل الألمنيوم والنحاس والزنك والرصاص والذهب والفضة والمعادن المركبة من معدنين والنفط ومشتقاته...

ب ـ المحاصيل والمنتجات الزراعية (الحبوب) والأغذية: مثل الذرة والقمح والقطن والكاكاو والبن والأرز والشعير وعصير البرتقال ...

ج ـ المواشي واللحوم.

د ـ سلع أخرى مثل الخشب والمطاط.

ثالثا: **الفرق بين السلع الدولية والبيوع الدولية**[11]

مصطلح البيوع أعم من مصطلح السلع الدولية وهذا ما يظهر في المقارنة التالية بينهما:

1ـ صفة الدولية: في البيوع الدولية وحسبما جاء في اتفاقية فينا يحكمها معياران:

أحدهما شخصي وهو تواجد مركز أعمال المتعاقدين في دولتين مختلفتين، والثاني موضوعي يتعلق بالصفقة وهو يتطلب توافر أحد ثلاث ضوابط هي:

- ➢ اقتران البيع بعملية نقل البضاعة من دولة الى اخرى.
- ➢ الاتفاق على شروط البيع يكون في دولتين مختلفتين.
- ➢ تسليم البضاعة المبيعة في دولة اخرى غير التي تم فيها الاتفاق.

وهذه المعايير لا يشترط وجودها في بيع **السلع الدولية** اذ يمكن أن يمارسها طرفان من نفس الدولة وليس شرطا ان تنتقل فيها البضاعة المباعة لدولة اخرى وانما المقصود **بالدولية** هو ما يحكم المعاملات فيها من اعراف دولية وعقود نموذجية ونوعية السلع التي يتم التعامل فيها في مختلف البورصات.

2ـ محل البيع: في **البيوع الدولية** هو جميع السلع بينما محل البيع في **السلع الدولية** سلعا محددة ذات مواصفات وخصائص ذكرناها فيما سبق.

---

[11]- محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص03.

3- ان **السلع الدولية** لا يتم التعامل فيها الا في البورصات (السوق المنظمة) اما **البيوع الدولية** فلا يوجد مكان خاص بها.

4- أنه في **البيوع الدولية** وفي الغالب الأعم يتم التعامل مباشرة بين البائع والمشتري فهي عقود شخصية لا يتم تداولها بينما في **السلع الدولية** يتم التعامل من خلال الوسطاء ويتم تداولها مرات عديدة في البورصات.

رابعا: **أهم العوامل الرئيسية المحركة لأسعار السلع الدولية[12]**

خلال العقود القليلة الماضية ادى النمو الاقتصادي العالمي الى تحفيز نمو سوق السلع ومع زيادة امكانية الوصول الى الاسواق المالية لجأ العديد من المتداولين الى اسواق السلع بحثا عن فرص تجارية جديدة ونظرا لان سوق السلع ينطوي على تقلبات عالية تؤثر على استراتيجيات التداول التي يستخدمها المتداول فهناك عدة عوامل وراء هذه التقلبات الشديدة التي يشهدها سوق السلع الاساسية منها العرض والطلب وتغير اسعار العملات والمواقف الجيوسياسية والسياسات الحكومية وايضا النمو الاقتصادي نتناولها فيما يلي:

1- العرض والطلب: تتغير اسعار السلع بتغير معدل الطلب عليها اي ان اسعار السلع ترتفع كلما ارتفع الطلب عليها كما ترتفع اسعار السلع ايضا عند حدوث انخفاض في اجمالي المعروض او المخزون منها والعكس صحيح فقد ينخفض سعر السلعة حين يقل الطلب عليها وتزداد الكميات المعروضة منها.

2- تغير أسعار العملات: عادة يتم تسعير السلع بالدولار الامريكي وع ارتفاع قيمة الدولار الامريكي وانخفاضه يرتفع سعر السلعة وينخفض على سبيل المثال إذا ارتفع الدولار ارتفاعا حادا مقابل سلة العملات الرئيسية كما يوضح مؤشر الدولار الامريكي فقد يؤثر هذا على انخفاض اسعار السلع مثل النفط الخام وايضا منتجات الطاقة والمعادن الثمينة والمنتجات الزراعية الاخرى وبكل تأكيد لا تعمل الاسواق بشكل موحد لذا يجب مراعاة هذه العوامل الخارجية عند التداول.

3- المواقف الجيوسياسية: تنتج بعض السلع في مناطق تعاني من الغموض السياسي على سبيل المثال ينتج النفط الخام بكميات كبيرة في بلدان تقع بالقرب من منطقة الشرق الاوسط وهذا يعني ان سعر خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط قد يتأثر بشدة بالتوترات التي تحدث في المنطقة التي تعاني من صراع تاريخي وعلى سبيل المثال حين تفرض الولايات المتحدة الامريكية عقوبات اقتصادية على إيران يرتفع التداول في سوق النفط الخام.

4- النمو الاقتصادي: يؤثر ازدهار اي بلد على سعر السلع وذلك لان الرخاء الاقتصادي للبلد يعكس القوة الشرائية لسكانها ويكون التأثير جليا إذا كان البلد المعني بلدا من البلدان الرئيسية في إنتاج هذه السلعة (السلع الدولية) أو من البلاد الرئيسية المستهلكة لها مثال حالة فنزويلا على الرغم من كونها دولة نفط كبيرة فقد أضرت الحكومة بصناعة النفط في البلاد بسبب نقص الاستثمارات والفساد والعجز المالي وهذا بدوره ادى الى شل الاقتصاد وتسبب بتضخم كبير علاوة على ذلك أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على فنزويلا الى زيادة تقييد إنتاج النفط وتصديره ومدخوله في البلاد.

---

[12]- عبد القادر اوزال، محاضرات في بورصة البضائع، جامعة البليدة 2، 2020، ص04.

5- العوامل الطبيعية: للعوامل الطبيعية أيضا دورا حاسما في تحديد أسعار السلع الدولية وخصوصا في القطاع الزراعي فقد ينتج عن الطقس الجيد محصولا وفيرا مما يأدي الى زيادة حجم المعروض من السلع في حين ان الاحوال الجوية السيئة تأدي الى تدمير المحاصيل مما يأدي الى نقص في المعروض من هذه السلع في السوق كما يمكن أيضا ان تأثر الظروف الجوية السيئة على النفط الحراري والغاز الطبيعي في السوق فقد تأدي موجة البرد لزيادة الطلب على منتجات الطاقة وهذا يؤدي بدوره الى ارتفاع أسعار الطاقة.

6- تكاليف النقل والتخزين: على الرغم من أن تكلفة النقل لا تشكل عاملا رئيسيا في تحريك أسعار السلع الدولية على سبيل المثال قد تتضاعف ناقلات النفط الخام التي تستخدم كحاويات تخزين في أوقات العرض الزائد وهذا الاجراء قد يؤثر على الناقلات المتاحة في سوق النقل مما يؤدي الى ارتفاع معدلات أسعار الشحن.

المطلب الثاني: آثار التعامل بالسلع الدولية[13]

أولا: الغرض من التعامل على السلع الدولية

اذا كان الغرض من البيوع العادية دولية كانت او محلية هو شراء السلع بغرض استخدامها سواء لنشاط استهلاكي او انتاجي او للتجارة فيها لمن حرفته التجارة وعادة يتم تسليم الثمن واستلام السلعة استلاما فعليا وماديا فإنه في بيوع السلع الدولية يتم التعامل بها لعدة اغراض هي الحاجة للسلعة لاستخدامها في النشاط الصناعي او المتاجرة بها او للاستثمار او للمضاربة او التحوط ويقد يضن البعض ان الاغراض متساوية في التعامل او بينها شبه كبير لكن الحقيقة ان التعامل من اجل الحصول على السلعة لاستخدامها في النشاط الصناعي لا يكاد يذكر وانه إذا كانت المضاربة والتحوط والاتجار والاستثمار في السلع الدولية تقوم من حيث الشكل والظاهر على البيع والشراء إلا أنه من حيث الجوهر يوجد اختلاف بينهما:

- **المضاربة:** تعني البيع والشراء لا لحاجة لهذه السلعة ولكن للاستفادة من فروق الاسعار وعادة لا يتم تسليم ولا تسلم للبلدين والتعامل بها يكون في عقود مستقبلية.
- **التحوط او الوقاية:** فهو بيع وشراء كمية متساوية من نفس السلعة في نفس الوقت، وذلك بأن يبرم الشخص عقد شراء مستقبلي لسلعة ما لحمايته من انخفاض الاسعار عند التصفية او التنفيذ يبيع عقدا مستقبليا مماثلا او العكس فهو عقد مستقبلي مضاد للعقد المستقبلي الذي أبرمه.
- **التجارة:** فهي شراء سلعة وإضافة منافع لها زمانية بالتخزين لفترة زمنية أو مكانية بالنقل من مكان الى مكان اخر أو عينة بالتعبئة والتغليف ثم بيعها ويكون فيها تسليم واستلام فعليين.

ثانيا: التحليل الاقتصادي للتعامل في السلع الدولية

يعني بالتحليل الاقتصادي للتعامل في السلع الدولية تحديد الآثار المفيدة والنافعة والآثار الضارة وفي هذا المجال تجدر الاشارة الى ان واقع بورصات السلع الدولية تقوم على البيوع الآجلة بشكل أساسي يعادل حوالي ***98%*** من المعاملات التي تتم بها وأن المعاملات الحضرة لا تمثل سوى ***02%*** ويتم بيعها عن طريق البيع على المكشوف والشراء بالهامش لذا فإن الاقتصاديين حينما يتناولون عملية التحليل الاقتصادي ينظرون الى هذا الواقع وهذا ما سنذكره في الآتي:

---

[13]- محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص ص02-03.

1- ايجابيات التعامل بالسلع الدولية اقتصاديا

وتتلخص في الآتي:

- تفيد المشتري الذي يحتاج الى سلعة معينة وذلك بالتعاقد على شراء السلعة الان بسعر محدد يجنبه مخاطر تذبذب ارتفاع أسعارها في المستقبل ولا يكون ملزما بدفع كامل الثمن بل يقتصر الأمر على دفع الهامش الذي يقدر بنسبة من قيمة العقد.
- تفيد البائع الذي يبيع السلعة بسعر محدد على أن يسلمها في المستقبل وتجنبه مخاطر تذبذب الاسعار نحو الانخفاض وبما يضمن له تصريف بضاعته قبل إنتاجها.

تفيد المضاربين الذين يغتنمون الفرص ويضاربون على تقلبات الاسعار بجني الارباح من فروق الاسعار .

- تعمل على إحداث توازن بين العرض والطلب نظرا لاستمرارية السوق والسيولة التي تحدثها.

2- سلبيات التعامل بالسلع الدولية اقتصاديا

ويمكن تلخيصها في الآتي:

- ان التعامل في بورصة السلع الدولية هو في حقيقته تعامل في الاقتصاد النقدي وليس الاقتصاد الحقيقي فمن المعروف ان الاقتصاد بشكل عام يدور حول اشباع الحاجات الانسانية من الموارد المتاحة التي يتم استخدامها في انتاج السلع وبالتالي فالوظائف الرئيسية للاقتصاد الحقيقي هي كل من الانتاج والاستهلاك ونظرا لكون الفرد لا يمكنه ان يملك ما يحتاجه ولا يمكنه انتاج كل السلع التي يريدها لذلك وجدت وظيفة التبادل بيعا وشراء والتي تستخدم فيها النقود وبالتالي فوظيفة النقود الاساسية هي المساعدة في إتمام عمليات التبادل واي حركة للنقود في المجتمع لابد ان يترتب عليها حركة او تدفق سلعي في مجال الانتاج او الاستهلاك وبمعنى آخر لابد ان تكون تحركات النقود تابعة لتحركات الموارد او السلع في توجهها الى الانتاج او الاستهلاك والتعامل في السلع الدولية لا يحقق ذلك حيث تتم معاملات متكررة على سلع ثابتة في المخازن العالمية وتتحرك النقود حولها بيعا وشراء بقصد الحصول على فروق الاسعار فحقيقة التعامل في السلع الدولية هو تعامل على حركة الاسعار والبيع والشراء للسلع عملية صورية والذي يتحرك هو اوراق ومستندات ممثله في شهادات المخازن وحتى هذه تظل لدى السماسرة لا يستلمها المشتري او البائع وبالتالي فإن اغلب المعاملات في اسواق السلع الدولية لا يترتب عليها قيمة مضافة للاقتصاد القومي وانما هي عملية تحويلات وتغيير المراكز المالية للمتعاملين.
- بما ان المضاربين هم عماد السوق وان هدفهم الاساسي كسب فروق الاسعار لذلك فإنهم يمارسون كل السبل لإحداث تقلبات في الاسعار لصالحهم على حساب ما يسمون بالقطيع والرعاع من المتعاملين غير الاعضاء في البورصة ويسلكون كل السبل حتى ما يعرف بالممارسات غير الاخلاقية ,لذا فإن التعامل في الاسواق المالية عامة له اسس تقوم على ضوابط محكمة وبإشراف فعال يعمل على حصول كل طرف على حقه مردود بما يحدث في الواقع من ازمات متتالية في البورصات العالمية أضاعت الكثير من اموال المتعاملين فيها وافلستهم ولقد اظهرت التحقيقات التي تمت حول هذه الازمات ان السبب الرئيسي فيها هو الممارسات غير الاخلاقية من البيع

الصوري واحتكار المحترفين والمضاربين واستغلال ثقة المتعاملين الى جانب الصور التي تتم بها المعاملات وخاصة البيع على المكشوف والشراء بالهامش والتعامل في المشتقات لدرجة ان البعض شبه البورصات بصالات القمار.

- إن معنى الاستثمار الحقيقي هو الاضافة الرأسمالية للاقتصاد والتعامل في السلع الدولية لا يتحقق فيه معنى الاستثمار بهذا المبدأ.
- تقوم السوق في مجملها على التعامل بأكثر من طاقتها ويظهر ذلك في الاساليب الاكثر في مجال التعامل مثل الشراء بالهامش حيث لا ثمن كامل يدفع والبيع على المكشوف والبيع المستقبلي حيث لا سلعة، ففي البورصة يمكنك ان تشتري بدون ان تدفع وان تبيع بدون ان تحوز.
- غالب المتعاملين في السلع الدولية ليست لهم حاجة للسلع ولا يقصدون الى استعمالها بل يراهنون على تغير الاسعار لجني فروق الارباح وهذه مقامرة وليست بيعا وشراء.

خاتمة

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا البحث، نستخلص أن بورصات البضائع تمثل عاملا رئيسيا في تعزيز استدامة الأنشطة الاقتصادية كالأنشطة الزراعية والصناعية وغيرها، كما تعتبر أحد الاستثمارات البديلة في الأسواق المالية (الاستثمار في الأوراق المالية والسندات)، فهي تساهم في تنويع المحفظة الاستثمارية، باعتبار السلع إحدى أدوات التحوط الاستثماري التي يلجأ إليها المستثمرون في حالات الركود الاقتصادي، وارتفاع مستوى التضخم، إضافة إلى تقليل مستوى المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون كون السلع بطبيعتها أصولا حقيقية، وفي ظل التطورات التكنولوجية والتغيرات الهيكلية في الأسواق العالمية للسلع الأساسية جعلت منها كيانات عابرة للحدود، مما أدى إلى تعزيز دور بورصات السلع في التجارة الدولية.

قائمة المراجع:

الكتب

- ازهري الطيب الفكي، **أسواق المال**، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2017.
- محمد أحمد سلام، **الشفافية في الإفصاح في سوق الأوراق المالية (دراسة مقارنة)**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2013.
- محمد عبد الحليم عمر، **السلع الدولية وضوابط التعامل فيها**، بحث مقدم للمؤتمر السادس عشر لمجمع الفقه الاسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي، دبي، 2005.
- محمد عبد المنعم أبو زيد، **السلع الدولية وضوابط التعامل بها**، منظمة المؤتمر الاسلامي، دبي، 2005.
- محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية.

محاضرات وأطروحات:

سعد بن علي بن تركي الجلعود، **سوق السلع الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، 2012.

عبد القادر اوزال، **محاضرات في بورصة البضائع**، جامعة البليدة 2، 2020.

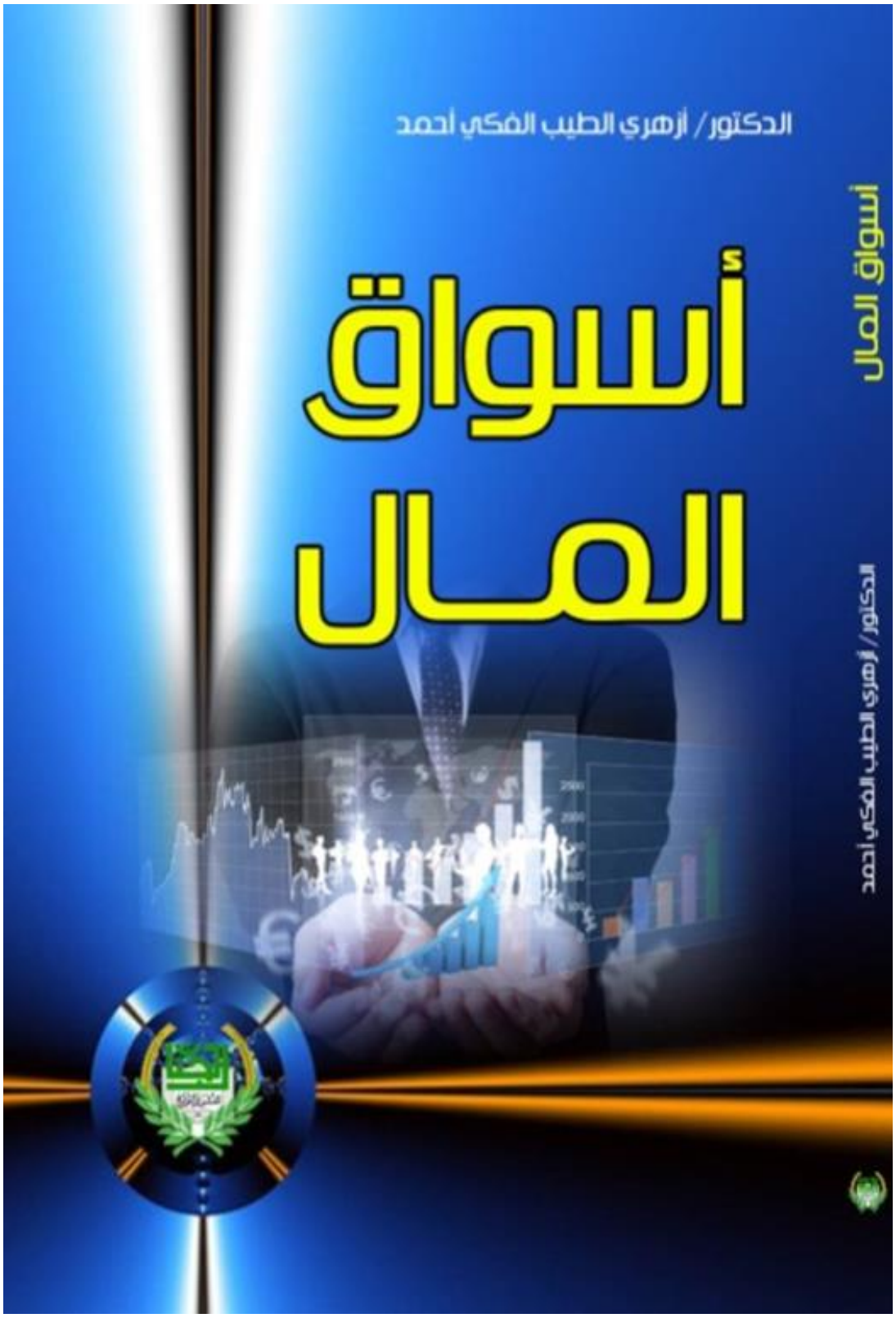
الدكتور / أزهري الطيب الفكي أحمد
أسواق المال
أسواق
المال
الدكتور / أزهري الطيب الفكي أحمد

الشفافية والإفصاح

في

سوق الأوراق المالية

دراسة اقتصادية تحليلية مقارنة

(مصر - السعودية - الأردن - تونس)

إعداد الطالب

محمد أحمد سلام

الطبعة الأولى

طبعة
مزيدة
ومنقحة

إدارة الإستثمارات

الإطار النظري و التطبيقات العملية

الأستاذ الدكتور

محمد مطر

جامعة الشرق الأوسط

السلع الدولية وضوابط التعامل فيها

إعـداد
دكتور/ محمد عبد الحليم عمر
أستاذ المحاسبة – مدير مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر

بحث مقدم
للمؤتمر السادس عشر
لمجمع الفقه الإسلامى الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي
الذى يعقد بمشيئة الله فى دبى بالإمارات العربية المتحدة
فى الفترة من 9 – 14/4/2005م

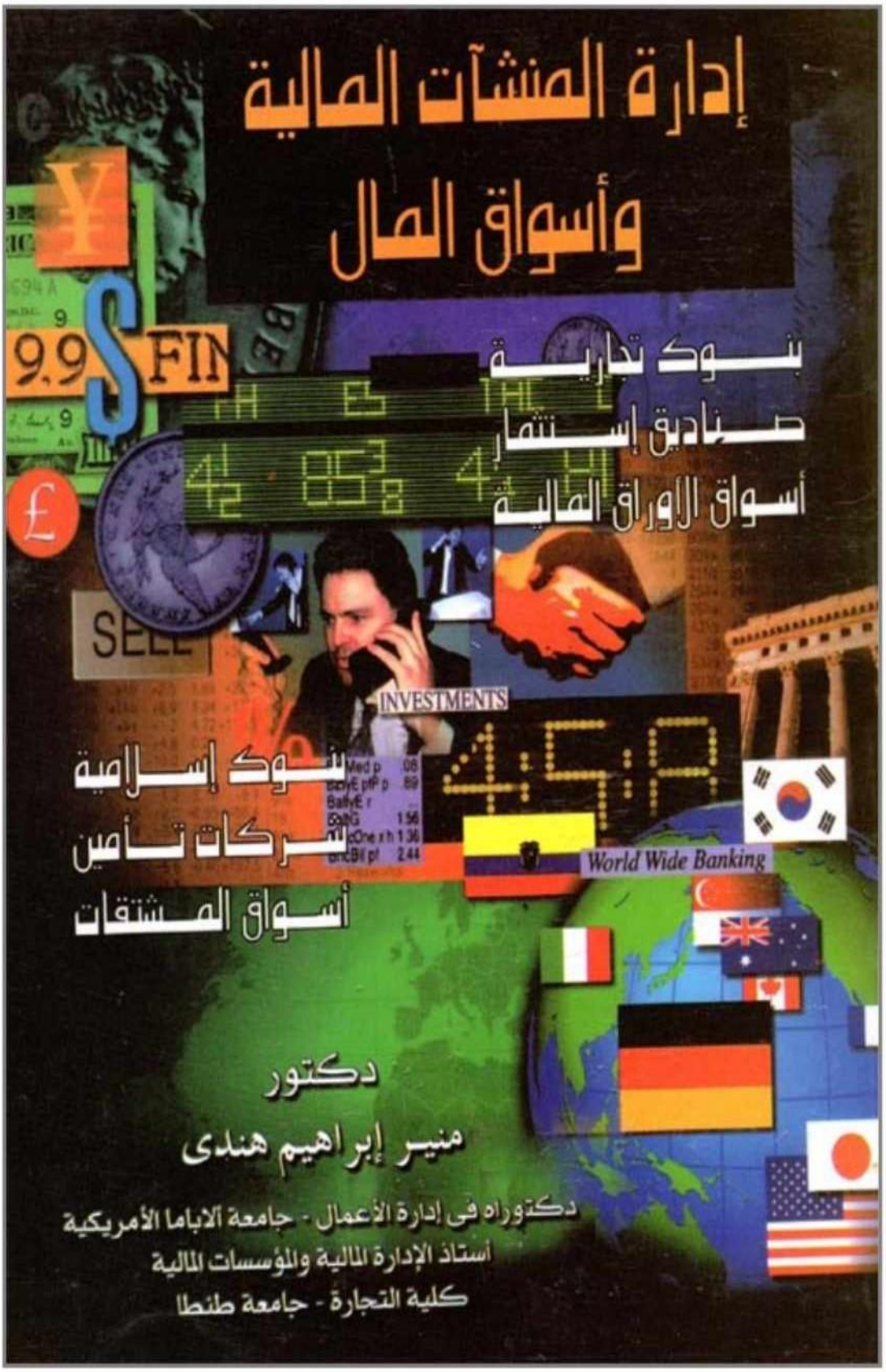
إدارة المنشآت المالية
وأسواق المال
بنوك تجارية
صناديق إستثمار
أسواق الأوراق المالية
بنوك إسلامية
شركات تأمين
أسواق المشتقات
INVESTMENTS
World Wide Banking
دكتور
منير إبراهيم هندى
دكتوراه فى إدارة الأعمال - جامعة الاباما الأمريكية
أستاذ الإدارة المالية والمؤسسات المالية
كلية التجارة - جامعة طنطا